المتغير الأوكراني في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية منذ العام ٢٠٢٢

UKRAINIAN VARIABLE IN US POLICY TOWARDS RUSSIAN FEDERATION SINCE 2022

م.د دعاء فاضل كاطع

جامعة الامام جعفر الصادق(ع) / كلية القانون

Assistant Dr.Douaa Fadhil Gatea

Imam Ja'afar Al-Sadiq University / College of Law

doaa.gatea@ijsu.edu.iq

الملخص:

إنّ البحث في المتغير الأوكراني، من ناحية الاعتبارات جيوستراتيجية وجيواقتصادية، في سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا الاتحادية، توضح كيف أصبحت أوكرانيا ساحة للتنافس والصراع بين القوتين الاستراتيجيتين، بهدف تعزيز أمنهما القومي، من خلال تركيز النفوذ والهيمنة عليها، ومن ثم على وسط وشرق أوروبا، وصولاً إلى تحقيق أهدافهما الاستراتيجية على مستوى أوربا والعالم.

ومن خلال هيمنة الولايات المتحدة على أوكرانيا، وضمها إلى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، تستطيع تقليص نفوذ روسيا وتطويقها، وإعاقة إرادتها في استعادة مكانتها العالمية. بينما يمكن لروسيا الاتحادية أن تخترق وسط أوروبا وشرقها لكي تستكمل سيطرتها على منطقة أورآسيا الحيوية، وتتمكن من فرض وجودها ونفوذها على أوروبا، وتزيد من الضغوط الاستراتيجية على الولايات المتحدة، وتستعيد مكانتها العالمية.

وفي ظل هذه التفاعلات الاستراتيجية، تراجعت العلاقات الأمريكية الروسية بعد العام ٢٠١٤، وصولاً للحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، التي فرضت الولايات المتحدة بسببها مجموعات من العقوبات الاقتصادية لإضعاف روسيا الاتحادية ومنعها من تشكيل تجمع دولي مناهض لها، لاسيما مع الصين وكوريا الشمالية وإيران، والتي تعتبر من القوى التعديلية في النظام الدولي، والرافضة للقطبية الأحادية، والداعية إلى التعددية القطبية.

الكلمات المفتاحية:

(أوكرانيا، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الحرب الروسية الأوكرانية، العقوبات الاقتصادية)

Abstract:

Researching the Ukrainian variable, from the perspective of geostrategic and geo-economics considerations, in the United States' policy towards the Russian Federation, shows how Ukraine has become an arena for competition and conflict between the two strategic powers, with the aim of enhancing their national security, by concentrating influence and dominance over it, and then over Central and Eastern Europe, in order to achieve their strategic goals at the level of Europe and the world.

By dominating Ukraine and integrating it into the European Union and NATO, the United States can reduce Russia's influence, encircle it, and hinder its will to restore its global Status. While the Russian Federation can penetrate Central and Eastern Europe to complete its

control over the vital Eurasia region, impose its presence and influence on Europe, increase strategic pressure on the United States, and restore its global Status.

In light of these strategic interactions, US-Russian relations declined after 2014, until the Russian-Ukrainian war in 2022, due to which the United States imposed a series of economic sanctions to weaken the Russian Federation and prevent it from forming an international bloc against it, especially with China, North Korea and Iran, which are considered revisionist powers in the international system, rejecting unipolarity and calling for multipolarity.

Keywords:
(Ukraine, United States, Russian Federation, Russian-Ukrainian War, Economic Sanctions)

المقدمة

هنالك أهمية كبيرة لأوكرانيا للأمن القومي الروسي، إذ إنه من دونها لا تتمكن روسيا الاتحادية من الهيمنة على منطقة أورآسيا، ومن ثم استعادة مكانتها العالمية. أما بالنسبة لأهمية أوكرانيا للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، فإنها تنبع من كونها تعد بمكانة الجدار الفاصل بين روسيا الاتحادية وأوروبا الشرقية، حيث يَعبر من أراضيها إلى أوروبا ٨٠٪ من الغاز الطبيعي الروسي الذي يمثل ربع الاستهلاك الأوروبي، ولذلك فهي تحوز على أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا.

وتعد المواجهة الروسية–الأمريكية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا هو استمرار لمواجهات ممتدة بينهما، حيث كانت بداياتها مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وتحول معظم الجمهوريات المستقلة عنه أو تلك التي كانت تنتمي إلى معسكره خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد كان عام ٢٠٠٤ لحظة فارقة في تاريخ ذلك الاتحاد، عندما انضمت إليه عشر دول دفعة واحدة، كان معظمها من دول الكتلة الشرقية، وخلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٢٠ انضمت ١٤ دولة من الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي.

ومنذ منتصف عام ٢٠٢١، بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية بالقرب من حدودها الغربية بالتزامن مع حشد عسكري أميركي–أوروبي في أوكرانيا؛ وهو ما دفع الرئيس فلاديمير بوتين للمطالبة عدة مرات بضرورة تخفيف الحشد العسكري الأميركي بأوكرانيا لعدم وجود مبرر له، كما أعلنت أوكرانيا عدة مرات رغبتها في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي وصفه الرئيس فلاديمير بوتين "بالخط الأحمر" الذي لن يسمح بتجاوزه، وقدمت روسيا الاتحادية روسيا الاتحادية في نهاية العام ٢٠٢١ وثيقة (الضمانات الأمنية) التي رفضتها الولايات المتحدة، مما دفع روسيا الاتحادية إلى التلويح باستخدام الوسائل العسكرية عبر تنفيذ مناورات عسكرية في ١٩ شباط ٢٠٢٢ أشرف عليها الرئيس فلاديمير بوتين شخصياً، ثم جرى الإعلان عن العملية العسكرية الروسية "المحدودة" في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ ، تحت عنوان "الدفاع عن دونباس". ثم أعلن الرئيس فلاديمير بوتين بدء عملية عسكرية ضد أوكرانيا، نجم عنها الكثير من التداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية على المستويات الثلاث؛ الوطني لكل منهما والإقليمي والعالمي.

أولاً–أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خطورة الصراع الروسي الأمريكي في ظل المتغير الأوكراني الذي تداخلت محاوره الدولية وامتداداتها الإقليمية، مما انعكس سلباً على أمن واقتصاد معظم الدول المتأثرة بهذا الصراع، فضلاً عن دراسة طبيعة السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه روسيا في المدة موضوع البحث.

ثانياً- إشكالية البحث:

إن الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، والمواجهة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في صورها السياسية والاقتصادية يظهر المكانة التي تتمتع بها أوكرانيا في استراتيجية الدولتين الساعيتين إلى إعادة خارطة التوازنات في أوروبا، فالولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لمنع روسيا من استعادة مكانتها العالمية كقطب عالمي منافس لها، وتعميق هيمنتها على القارة الأوروبية، وروسيا الساعية إلى استعادة مكانتها ودورها العالمي، تأتي أوكرانيا كمحطة صراع حاسمة في استراتيجية الدولتين لإدراكهما أن مخرجات الحرب قد ترسم معالم النظام الدولي القادم، وبناءً على ذلك فأن إشكالية الدراسة تضع تساؤل رئيسي، هو: ما هي مديات السلوك السياسي الخارجي التي يمكن أن تصل إليها الحرب في أوكرانيا على صعيد المواجهة الشاملة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية، الآتية:

- ما هي المكانة التي تتمتع بها أوكرانيا في المُدركين الاستراتيجيين للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ؟
-كيف آثرت الاستراتيجية الأمريكية في توسيع حلف الناتو إلى شرق ووسط أوروبا في تحجيم الدور الروسي؟
- ما هي دوافع الغزو الروسي لأوكرانيا؟

ثالثاً-فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك صراع مستمر بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بصيغة المزاحمة والتحجيم، مرده غايات استراتيجية يسعيان للوصول إليها، فالولايات المتحدة تريد تحجيم روسيا ومنعها من استعادة أدوارها العالمية كقطب منافس لها عن طريق توسيع حلف الناتو لوسط وشرق أوروبا، لاسيما أوكرانيا المحطة الحالية لهذ التوسع والأكثر تأثيراً على الاستراتيجية الروسية.

رابعاً-منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي (من الكل إلى الجزء)، فضلا عن توظيف المداخل البحثية لتحقيق الهدف من الدراسة وهي: المدخل الوصفي والمدخل التحليلي.

خامساً-هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين، ومقدمة فضلاً عن خاتمة، خصص المبحث الأول لبحث تطور السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية والمتغيرات المؤثرة فيها، والثاني بحث في الأهمية الاستراتيجية الروسية والسلوك السياسي الخارجي الأمريكي في ظل الحرب الأوكرانية.

المبحث الأول

تطور السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية والمتغيرات المؤثرة فيها

أصبحت روسيا الاتحادية بعد انتهاء الحرب الباردة عقدة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية أمام نزعتها للسيطرة على العالم، مما جعلها تولي المزيد من الاهتمام للتطورات التي تحدث في روسيا وعلاقاتها الإقليمية والعالمية، لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء وعزل روسيا الاتحادية عن مجالها الحيوي سواء في أوروبا الشرقية أو آسيا الوسطى وعرقلة استعادة مكانتها الدولية السابقة التي كانت تتمتع بها في ظل الاتحاد السوفيتي من خلال أدوات مختلفة وكان حلف الشمال الأطلسي أحد الأدوات المهمة في شرق أوروبا لمحاصرة وتحييد روسيا الاتحادية، وعليه تم تقسيم المبحث على مطلبين كالآتي:

المطلب الأول

تطور السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية قبل العام ٢٠٢٢

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه روسيا تطورات كثيرة من الأحداث التي أثرَّت عليها، إذ وصلت إلى مستويات من التعقيد، تراوحت ما بين تعاون وتنافس وصراع لكن بعد الغزو الروسي لجزيرة القرم وضمها إليها سادت التوترات في علاقات الولايات المتحدة وروسيا[١]، إذ أظهرت الأزمة الأوكرانية على تنوع واتساع قضايا الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا، فروسيا تسعى لاستعادة هيبتها وحماية أمنها وسيادتها من أي مخاطر تحيط بها وإنهاء هيمنة الولايات المتحدة في النسق الدولي، والولايات المتحدة تجد في أوكرانيا الخاصرة الرخوة لروسيا لتطويق نفوذها[٢]، إذ سعت الولايات المتحدة في تحريض الغرب ضد روسيا واتهامها بشكل مباشر في تأجيج الصراع داخل أوكرانيا، وتعارضت مصالح البلدين لدرجة أن كل منهما يعتقد أن له الحق في ضم أوكرانيا إلى معسكره، وتراجعت العلاقات الأمريكية الروسية إلى أدنى مستوياتها؛ بسبب تأييد الولايات المتحدة للثورة الأوكرانية ومعارضة روسيا لها[٣]، ونصت استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٥، للولايات المتحدة الأمريكية للعمل مع حلفائها لعزل روسيا دولياً[٤]، مما أدى إلى إشعال حرب العقوبات المتبادلة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية[٥].

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية نتيجة احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، إذ اتخذ الكونغرس الأمريكي في آذار ٢٠١٤، قراراً بفرض سلسلة من العقوبات على روسيا تتمثل في تجميد تجارة بعض رجال الأعمال الروس في الولايات المتحدة الذين لديهم شركات تجارية كبيرة مثل شركة (غرنروف) والمجموعة الاستثمارية (Volvo–Group) التي لها أسهم في قطاع الطاقة والنقل والبنية التحتية الروسية، كما علقت التعاون النووي مع روسيا وحظرت تصدير السلع والتكنولوجيا والخدمات إلى شبه جزيرة القرم وكذلك فرضت عقوبات على شركات الأسلحة الروسية[٦]، وعرفت العقوبات الاقتصادية على روسيا بعقوبات المستوى الثالث التي تستهدف قطاعات كاملة للاقتصاد الروسي[٧].

وتألفت العقوبات الأمريكية ضد روسيا من ثلاثة أوامر تنفيذية، الأولى (١٣٦٦٠) التي وقعها الرئيس أوباما في ٦ آذار ٢٠١٤، متبوعة بأمرين (١٣٦٦١ و ١٣٦٦٢) في ١٧ و ٢٠ آذار من العام نفسه، وتركزت على ما يلي[٨]:

١–تجميد الأصول المالية للأشخاص المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

٢–تجميد أصول الشركات والبنوك المملوكة للدولة، وخاصة الشركات المصنعة الأسلحة.

٣–فرض قيود التمويل للشركات الروسية الكبرى.

٤–تقييد تصدير التكنولوجيا المتعلقة بقطاعي النفط والطاقة والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج.

---

(1) مريم موسى رياض يعقوب، تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية-الأمريكية خلال فترة "بوتين وأوباما"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، دراسات بحثية، مصر، ٢٠١٦، ص ١.

(2) أحمد خضير الرماحي، مستقبل العلاقات الأمريكية- الأوربية حيال روسيا الاتحادية، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٩، ص ٢٢٩-٢٣٦.

(3) محمود عارف أحمد أبو بدير، أثر الصراع الروسي الأوكراني على العلاقات الروسية الأمريكية ٢٠١٤-٢٠٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، عمان، ٢٠٢٢، ص ٢٠.

(4) أحمد عبد الأمير الأنباري، العلاقات الروسية-الغربية وتطوراتها بعد أحداث أوكرانيا ٢٠١٤، مجلد ٥، العدد ٢، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٤٥.

(5) جورجينا ثروت حلمي ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية-الروسية ٢٠١٣-٢٠١٥، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٧.

(6) زينب سالم علي خضير، التنافس الاستراتيجي الإقليمي والدولي في جمهورية أوكرانيا بعد الحرب الباردة، دار كفاءة المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ١٦٣-١٦٤.

(7) أمير بللوشة وشمسة بوشنافة، الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلد ١٣، العدد ٣، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٤٩٧.

(8) نقلاً عن: محمود عارف أحمد أبو بدير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

٥-فرض حظر سفر على الشخصيات ذات نفوذ في الاتحاد الروسي.

وضمت العقوبات أيضاً إغلاق ثلاث مؤسسات مالية روسية منها: بنك VTB وبنك موسكو والبنك الزراعي الروسي، بالإضافة إلى شركة بناء السفن البحرية والشركة المتحدة لبناء السفن المملوكة للدولة[١]، وفي ١١ آذار ٢٠١٥، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات جديدة على ١٤ شخصاً تعتقد الولايات المتحدة أنهم مسؤولون عن الصراع في أوكرانيا، بما في ذلك قادة انفصاليين من إقليم دونباس والمنظر الروسي (ألكسندر دوغين)، على الرغم من أن دوغين لا يشغل أي منصب رسمي في حكومة روسيا وليس له نفوذ مالي[٢]، وشملت العقوبات الأمريكية الجمهوريات التي أسسها الانفصاليون المدعومين من روسيا في منطقتي (دونيتسك ولوغانسك) غير المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، ومصرف (غاز بروم بنك) وهو جزء من شركة الطاقة المملوك للدولة غاز بروم، وبنك (فينيش الاقتصادي)، وهو بنك مملوك للدولة يعود تاريخه إلى الحقبة السوفيتية، وشركة كلاشينكوف لتصنيع الأسلحة[٣]، وتضاعفت العقوبات الأمريكية بعد عام ٢٠١٦، على روسيا، أثر التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية نتيجة الهجمات الإلكترونية عليها وانتهاكات حقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا والتعامل الروسي مع كوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا[٤].

ولم تعلن روسيا الاتحادية عن أي عقوبات ضد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في إطار الرد المتبادل على العقوبات المتتالية حتى تموز ٢٠١٤، بعد أن اشتدت العقوبات عليها على أثر إسقاط طائرة ماليزية فوق الأراضي الأوكرانية، والتي اتهمت روسيا الاتحادية بإسقاطها[٥]، إذ فرضت روسيا الاتحادية عقوبات على عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي، بمن فيهم (هاري ريد، وجون بوينر، وجون ماكين) بالإضافة إلى العديد من المسؤولين الأمريكيين، من ضمنهم مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي (بنيامين رودوس)[٦]، وفي ٦ آب ٢٠١٤، حظرت روسيا استيراد المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة[٧]، في تشرين الثاني ٢٠١٦ قررت روسيا مقاطعة قمة الأمن النووي. وفي كانون الأول ٢٠١٦، وافق الكونغرس الأمريكي على قرار يرفض تمويل روسيا الاتحادية لتأمين المواد النووية، وهو ما رد عليه الروس بعد أيام بإنهاء جميع أشكال التعاون في المجالات المتعلقة بالطاقة النووية[٨].

(1)Jamlla Trindle, Keith Johnson, West Sanctions Moscow, With Caveats, Foreign Policy, at: https://foreignpolicy-com.translate.goog/2014/07/29/west-sanctions-moscow-with-caveats, accessed 11/9/2024.

(2) Marlene Laruelle, Scared of Putin's Shadow: In Sanctioning Dugin, Washington Got the Wrong Man, Foreign Affairs, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/russian-federation/2015-03-25/scared-putins-shadow, accessed 11/9/2024.

(3) عبد الله عبد الرحمن الغويري، أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية (٢٠١٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت، عمان، ٢٠١٩، ص ١٠٥.

(4) محمد المنشاوي، تحت تهديدات أميركية.. ما الثمن الاقتصادي الذي تدفعه روسيا في حال غزوها أوكرانيا؟، موقع الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/12/15/ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١١.

(5) العقوبات الغربية على روسيا، موقع الجزيرة، شبكة المعلومات الدولية: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/7، تاريخ الزيارة ٩/١١/ ٢٠٢٤.

(6) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(7)Dimosthenis D. Dimopulos, The Ukrainian Crisis and its impact on the strategic relations between the West and the Russian Federation, Master thesis (Unpublished), School of International Studies, Communication and Culture, Panteion University of Social and Political Sciences, Athens, 2015, pp.20-21.

(8) أسامة مكاحلية، عادل خليفة، الآليات الجديدة للصراع الروسي الأمريكي (السيطرة والنفوذ)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر-بالوادي، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٩٤.

وتعّد العقوبات المتبادلة بين الطرفين مؤشر قوي على قدرة هذه الدول في التأثير على النسق الدولي، ورغبتهما بعدم تصعيد المشكلة، لاسيما وأن روسيا الاتحادية تزود أوروبا التي هي حليف الولايات المتحدة بأكثر من ثلث احتياجاتها من الغاز عبر أوكرانيا، إذ تؤشر العقوبات بانها رمزية وسطحية كونها من المستوى الثالث، مما يدل على أن الولايات المتحدة والغرب بحاجة إلى روسيا الاتحادية في مجال التعاون معها في مجموعة واسعة من القضايا الدولية التي تخص إيران وكوريا الشمالية وسوريا، لذلك يمكن أن تندرج هذه العقوبات تحت ما يسمى بالعقوبات الذكية[١]، ويمكن إجمال أنواع العقوبات المفروضة على روسيا في ثلاثة أنواع[٢]:

أولاً–تقييد الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الغربية من قبل المؤسسات والوكالات الحكومية الروسية المتخصصة في قطاعات البنوك والطاقة والدفاع.

الثاني–حظر تصدير معدات عالية التقنية للتنقيب عن النفط وإنتاجه إلى روسيا.

الثالث–حظر تصدير المنتجات العسكرية والبضائع ذات الاستخدام المزدوج إلى روسيا.

أظهرت الأزمة في أوكرانيا عام ٢٠١٤، أن الدور العالمي للولايات المتحدة قد تراجع في ظل إدارة الحزب الديمقراطي، الذي لم يضع حداً للنزاعات الإقليمية والدولية، وشرعت روسيا الاتحادية في إيصال رسالة إلى العالم بأنها تعافت من تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي، من خلال سعيها إلى أداء دور أكبر في النسق الدولي الجديد متعدد الأقطاب، ومثلت الأزمة علامة فارقة في العلاقات الأمريكية الروسية على مستوى السياسة الخارجية من خلال تأثيرها على شكل وهيكل النسق الدولي الذي يشبه إلى حد ما الأجواء خلال الحرب الباردة، فالمصالح السياسية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بدأت تتعارض، ولم تعد لغة المصالحة والدبلوماسية المرنة سائدة، وأن الروس استخدموا العوامل والنفوذ لخلق واقع سياسي جديد، وبدأت روسيا الاتحادية أكثر حزماً مع الولايات المتحدة، وساد بينهما مبدأ الند بالند، غير مبالية بقرارات البنتاغون والبيت الأبيض[٣].

ومع تولي الرئيس (دونالد ترامب) منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت سياسته الخارجية على الحلول الدبلوماسية بدلاً من استخدام القوة والتدخل العسكري، إذ اتسمت إدارته بالدفاع عن المصالح العليا للولايات المتحدة من خلال رفع شعار (أمريكا أولاً) وهو إحياء اعتبار الولايات المتحدة كقوة عظمى، ومواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية الدولية مع تصاعد النفوذ الروسي والصيني[٤]، وأن هذه السياسة خلقت حالة من التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا على أثر تدخل الأخيرة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، لصالح فوز المرشح الجمهوري (دونالد ترامب) على حساب المرشح الديمقراطي ووزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون)، والأخيرة معروفة بمعاداتها لروسيا ورئيسها (فلاديمير بوتين)، خاصة فيما يتعلق بأزمة أوكرانيا والملف السوري، إذ كشف تحقيق أمريكي عن تورط مواطنين وشركات روسية في العملية الانتخابية الرئاسية الأمريكية، من خلال استخدام روسيا الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتشويه العملية الديمقراطية، وذكر تقرير لمكتب التحقيق الفيدرالي (FBI) بتورط ١٣ مواطن روسي بالتدخل، كما طالت الاتهامات ثلاث شركات روسية،

(1) أمير بللوشة وشمسة بوشنافة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٧.

(2) دنفر صفية، انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية: ٢٠١٣-٢٠١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٩، ص ٦٢.

(3) منار الحمايدة، العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلد ٤، العدد ٢، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المركز الجامعي، لإليزي، ٢٠٢٢، ص ٨٥-٨٦.

(4) أنس كويز بن علال، مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدن: الاستثمار في مكتسبات ترامب والعودة إلى نهج أوباما، العدد ٩، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ٥٩ .

بما في ذلك شركة إنترنت مقرها سانت بطرسبرغ[١]، كانت أسباب دعم روسيا للرئيس (ترامب) في انتخابات ٢٠١٦، هو لرفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا، والاعتراف الأمريكي بضم شبه جزيرة القرم، وقبول التدخل الروسي في أوكرانيا وسوريا، على الرغم من رسائل (ترامب) خلال الحملة الرئاسية حول علاقاته مع روسيا، واصفاً الرئيس بوتين بـ "الزعيم القوي" والإشادة به، لكن مسار العلاقة تغير بسرعة، ففي ٢ آب ٢٠١٧، بأغلبية أصوات الكونغرس، وقع الرئيس الأمريكي (ترامب) مشروع قانون عقوبات جديد ضد روسيا، استهدف بعضها قطاع الطاقة الروسي وفرض قيوداً جديدة على الاستثمار الأمريكي في الشركات الروسية، تشمل مشاركة الشركات في مشاريع التنقيب عن الطاقة وأيضاً عقوبات ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في روسيا أو تساهم في استكشاف الطاقة، رداً على هذه العقوبات، أصدر الرئيس (بوتين) أمر بتخفيض كبير في عدد البعثة الدبلوماسية الأمريكية في روسيا، وفي ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٧، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية عقوبات على ٣٩ شركة روسية لصناعة الأسلحة[٢].

وبعد تولي الرئيس (جو بايدن) منصبه رسمياً لم يخفِ موقفه المتشدد تجاه روسيا، التي عدّها تهديداً كبيراً للولايات المتحدة، فيما أكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) على أنه لن تتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد بايدن؛ بسبب الخوف غير المبرر من روسيا، أو ما يسميه "روسيا فوبيا"، الذي يشعر به الغالبية العظمى من رؤساء الولايات المتحدة[٣].

عملياً لم تتغير سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا في عهد الرئيس (بايدن) إلاّ بشيء بسيط، فهو يرى (بوتين) على عكس الرئيس (ترامب) كزعيم استبدادي يقود نظاماً متهوراً ووحشياً يعارض في جوهره القيم والمصالح الأمريكية، ولم يؤثر إعجاب (ترامب) الشخصي بتصورات القيصر الروسي على موقف إدارته من روسيا، إذ بقيت حازمة وصارمة، واتبعت عقوبات اقتصادية أشد وعملت على إغلاق القنصليات الروسية في الولايات المتحدة وتعزيز الدعم العسكري الأمريكي مع أوكرانيا، وهي إجراءات ما تزال إدارة الرئيس (بايدن) تعمل عليها وفرضت عقوبات مالية جديدة وطرد دبلوماسيين روس، بسبب مزاعم عن هجمات إلكترونية روسية والتدخل في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٢٠[٤].

فرضت إدارة الرئيس (بايدن) أولى عقوباتها على روسيا عام ٢٠٢١، على سبعة مسؤولين مقربين من الكرملين، وشددت على تعاملاتها مع ١٤ شركة على أثر قضية تسميم زعيم المعارضة الروسية (ألكسي نافالني)[٥]، مع التطور المتسارع للأحداث بين روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢١، وتزايد التوترات وحدة التصريحات بينهما، على أثر تعزيز الجيش الروسي لقدراته على الحدود الأوكرانية، استمرت الاتصالات والتواصل بين قادة الولايات المتحدة وروسيا من مختلف المستويات من أجل تجنب الحرب واللجوء إلى الحلول الدبلوماسية[٦]، ففي كانون الأول من العام نفسه أجرى قادة البلدين مكالمة مطولة حذر الرئيس (بايدن) نظيره الروسي (بوتين) من عواقب وخيمة إذا تدخلت روسيا في أوكرانيا[٧]، وجرت مفاوضات بين وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) ووزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) خلال مؤتمر الأمن

(1) هدى الشيمي، تقرير: كيف استخدمت روسيا الانترنت للتأثير على الانتخابات الأمريكية؟، شبكة المعلومات الدولية:
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2018/2/17/ ، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/١١.

(2) نورهان الشيخ، مستقبل العلاقات الروسية- الأوروبية: الفرص والتحديات، شبكة المعلومات الدولية:
https://trendsresearch.org/ar/insight/ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١١.

(3) نورهان الشيخ، العلاقات الأمريكية-الروسية من الحرب الباردة إلى الحرب الهجينة، العدد ٢، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٢١، ص١.

(4) خالد هاشم، السياسة الخارجية الأمريكية ما بين جو بايدن ودونالد ترامب: استمرارية أم تغيير؟، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٢، ص ٣.

(5) زانا دلشاد حسن، محددات الأمن القومي الروسي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، معهد الدراسات العليا، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، ٢٠٢١، ص٥٤.

(6) محمود عارف أحمد أبو بدير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(7) أسماء سيد الصفتي، فرص وقيود السياسات الأمريكية لردع النظام الروسي، العدد ٢٢٨، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٠٦.

والتعاون في أوروبا المنعقد في ستوكهولم، وزيارة مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية الآسيوية (كارين فرايد) إلى روسيا وأوكرانيا، وقمة حزيران ٢٠٢١، في جنيف، كلها من أجل تفادي الحرب والحد من التصعيد والبحث عن حلول[١].

المطلب الثاني

المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا الاتحادية

تتأثر السياسة الخارجية للدول في النظام الدولي بطبيعة الأوضاع الداخلية التي تعيشها الدول من حيث الاستقرار وعدمه، فضلاً عن كيفية صنع القرارات والمؤسسات التي تصنع القرار وتدير السلطة. فالأوضاع الداخلية للدول سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية تؤدي الدور المؤثر في توجيه رؤية صانع القرار السياسي نحو الضرورات التي يجب أن يسير عليها، وذلك انطلاقاً من المصلحة العليا للدولة وتحقيق أهداف الدولة الخارجية وهي بذلك تعطي رؤية مستقبلية عن طبيعة التوجه المستقبلي لصانع القرار في بيئته الإقليمية والدولية، وهذه الرؤية في جانب مهم منها صناعة مؤسسات صنع القرار.

وبالقدر الذي يتعلق بموضوع الدراسة، وفي ما يخص السياسة الخارجية الأمريكية– الروسية، إذ تؤثر جملة من المحددات الداخلية الدور الأكبر في توجيه مسار العلاقات المتبادلة بين الدولتين، وفي هذا الاطار سيتم بحث المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء روسيا، وكما يأتي:

أولاً–مؤسسات صنع القرار الخارجي الأمريكي:

تتم عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المؤسسات الدستورية وهي مؤسسة الرئاسة والكونغرس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وتتأثر العلاقة بين هذه المؤسسات، ولاسيما مؤسسة الرئاسة والكونغرس في الشؤون الخارجية بعوامل داخلية عديدة ومنها النظام الحزبي في الولايات المتحدة، إلاّ أن حجم هذا التأثير يحتل أهمية خاصة كونه يشكل أحد الأسباب الرئيسة في التقليل من حدة الفصل بين السلطات في النظام السياسي الأمريكي، وفي إيجاد أواصر مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.[٢]

١. الكونغرس (السلطة التشريعية):

إن الكونغرس الأمريكي له تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أن الكونغرس يمكنه تعطيل مشاريع الرئيس وأولوياته ويتدخل في السياسات الخارجية، ويمارس الإشراف والرقابة على السياسة الخارجية عن طريق لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، فضلاً عن لجان القوات المسلحة ولجنة المساعدات الخارجية ولجنة الاستخبارات وهي لجان تستطيع أن تؤثر في قرارات الرئيس وبرامجه في السياسة الخارجية [٣].

فضلاً عن المهام والاختصاصات والمتمثلة بالرقابة والإشراف من جانب الكونغرس على سلطات الرئيس في الولايات المتحدة، يمكن أن تشكل محدداً أساسياً مهماً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه روسيا ومسار توجه هذه العلاقات [٤].

٢. مؤسسة الرئاسة (السلطة التنفيذية):

تتأثر عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي بشخصية الرئيس والمؤسسة الرئاسية في الولايات المتحدة، ومن هنا فأن عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية لم تكن في نسق واحد، وإنما تختلف تبعا لتأثير العوامل المحيطة والسبب في ذلك يعود إلى أكثر من عامل، إذ تؤدي شخصية الرئيس دوراً مهماً وكذلك طبيعة الأوضاع الدولية ونوعية السياسة الخارجية

(1) محمود عارف أحمد أبو بدير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(2) وائل محمد يوسف، النظام السياسي الأمريكي: دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٦٦.

(3) أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة: حسن علي الذنون، مطبعة المثنى، بغداد، ص ١٠٤.

(4) مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٧، ٢٠٠٦، القاهرة، ص ٨٢.

الأمريكية، فضلاً عن طبيعة التوجه الفكري لأعضاء الإدارة الأمريكية في مرحلة معينة في تقرير نوعية الاستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم فأن دور مؤسسة الرئاسة في السياسة الخارجية الأمريكية تعد ترجمة لطبيعة التوجه الفكري لأعضاء الإدارة الأمريكية لذلك نلاحظ تمايز السياسة الأمريكية التي اتبعتها كل إدارة على الصعيد الخارجي على الرغم من الثوابت المعروف عنها وهي استراتيجيات انسجمت مع طبيعة الرؤى الفكرية التي حملتها تلك القيادة(١).

فضلاً عن ذلك، فأن الرئيس في الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في وقت السلم والحرب، وهو الذي يصدر الأمر للجيش وعليه إطاعته، فضلاً عن ذلك فهو الدبلوماسي الأول يساعده في ذلك الكونغرس، إلا أن سلطته هي العليا بالقياس إلى دور الكونغرس فرئيس الجمهورية هو الذي يرسم السياسة الخارجية، والرئيس هو الذي يتصرف بالشؤون الخارجية وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات واختيار أعضاء السلك الدبلوماسي والإشراف على سير العلاقات مع الدول الأخرى (٢).

ومن هنا، فأن تميز مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية يأتي عن طريق ما منحه الدستور الأمريكي من صلاحيات للرئيس، فقد صاغ واضعوا الدستور عباراتهم حول الرئيس ببعض الغموض والهدف هو إعطائه مساحة من الحرية ليتجاوب مع طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية، وهو الأمر الذي أسهم في أن يتصرف الرؤساء بحسب تفسيرهم للدستور وأحياناً يتجاوزون الصلاحيات ويبررون ذلك بأنه ضمن تفسيرهم للدستور، وهو ما أسهم في أن تنطوي الصلاحيات الممنوحة للرئيس على مطالبة تمكن الرؤساء من استغلالها بصورة متكررة (٣).

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولاسيما مع روسيا الاتحادية تأثرت بشخصية الرئيس الأمريكي وبرامج حزبه جمهوري كان أم ديمقراطي، إذ أن وصول رئيس للولايات المتحدة من الحزب الجمهوري سوف يدفع بالسياسة الأمريكية– الروسية إلى مستوى متدني من التعاون، فالمعروف عن برنامج الحزب الجمهوري يمتاز بالتطرف في السياسة الخارجية وطريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى الكبرى، ولاسيما روسيا الاتحادية، ويمكن تلمس ذلك في استراتيجية الأمن الأمريكي لعام ٢٠٠٢، ولذلك عادة ما يكون الرؤساء من الحزب الجمهوري أكثر ميلاً للحروب والتدخلات العسكرية، ولاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة تيار المحافظين الجدد على أفكار الحزب، مما يدفع الإدارات الجمهورية الحاكمة إلى السعي لفرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق استعراض القدرة العسكرية(٤).

وفي المقابل، فأن وصول رئيس من الحزب الديمقراطي يمكن أن يساعد في إعادة حيوية السياسة الأمريكية– الروسية، إذ تكون السياسة الخارجية الأمريكية اكثر هدوءً واستقراراً، والبحث عن حل المشكلات الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة أكثر من الانصراف إلى السياسة الخارجية.

وبناءً على ذلك، فقد شهدت العلاقات الأمريكية– الروسية تحولاً جديداً ولاسيما مع وصول الرئيس (بارك أوباما) إلى الحكم، إذ جاء بشعار التغيير في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وفي هذا الاطار تختلف إدارة الرئيس (أوباما) عن إدارة الرئيس (بوش الابن) وفريقه المحافظين الجدد في الخلفية الفكرية والأيديولوجية، إذ كانت مقاربة (بوش) والمحافظين الجدد مقاربة أيديولوجية تقوم على تقسيم العالم إلى حلفاء وأعداء، أما مقاربة الرئيس (أوباما) فهي مقاربة براغماتية واقعية تقوم على التعاون الدولي والعمل متعدد الأطراف، بينما اعتمد الرئيس (بوش) سياسة القوة الصلبة، أما الرئيس (أوباما) فقد اعتمد سياسة

(1) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢.

(2) نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي واثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة الحرب على العراق ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ١١٧.

(3) باسل احمد البياتي، دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص ١٧٤.

(4) تأثير فوز الجمهوريين على السياسات الخارجية الأمريكية، صحيفة أخبار الخليج، العدد ١٣٩٣، ٢٣ ٢٠١٤، ص ٣٣.

القوة الناعمة في ظل تبنيه لمفهوم القوة الذكية عن طريق الجمع بين عناصر القوة الناعمة والصلبة في استراتيجية واحدة ناجحة [١].

٣. وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية الجهة المسؤولة الأولى عن العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، كما تساعد الرئيس الأمريكي على صياغة وتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أنها تعد حلقة الوصل بين السلطات العليا في الولايات المتحدة وسفاراتها في الخارج، فضلاً عن تسلمها كافة المعلومات والتقارير والبيانات التي يرسلها إليها مبعوثيها عن كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلد المضيف [٢]. فضلاً عن ذلك، يعد وزير الخارجية الأمريكي عضو في مجلس الأمن القومي، وهو شخصية محورية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وعادة ما تكون العلاقة بين الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية علاقة توافقية قائمة على انسجام المواقف بشكل دائم، في حين يتمتع البعض الأخر بثقة الرئيس وحصوله على صلاحيات واسعة من الرئيس الأمريكي [٣].

وعليه، فان وزارة الخارجية لها دور أساسي ورئيس في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، ولاسيما أن شخصية وزير الخارجية وعلاقته بالرئيس يعززان بشكل كبير دوره في تلك العملية.

٤. وزارة الدفاع (البنتاغون):

تؤدي وزارة الدفاع الأمريكية دوراً كبيراً في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى العسكري، وهذا الدور الكبير جاء بسبب طبيعة الدور الذي تمتعت به الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، فكان للمؤسسة العسكرية الأمريكية الدور البارز في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الدول الأخرى كما أن هذا الدور ازداد مع المطالب الأمريكية الرامية إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم ووضعها موضع التنفيذ [٤]. فضلاً عن ذلك، فأن مشاركة وزارة الدفاع الأمريكية في صنع القرار السياسي الخارجي وتنفيذه تعود إلى طبيعة عمل الوزارة ودور القوة العسكرية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية، إذ تقوم الوزارة في أوقات السلم في الإشراف على تواجد القوات العسكرية الأمريكية في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة وتقوم في أوقات الحرب بالتدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى، ويعد وزير الدفاع الأمريكي عضو في حكومة الرئيس الأمريكي، فضلاً عن عضويته في مجلس الأمن القومي الأمريكي والمستشار العسكري الأول للرئيس الأمريكي في الشؤون العسكرية والأمنية، كما يقوم بالأشراف على جميع الأمور العسكرية من بعد الرئيس الأمريكي [٥].

وهناك مؤسسات غير رسمية تسهم في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومنها: الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الإعلام الأمريكي، الرأي العام الشعبي.

ثانياً: مقومات القوة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى الأكثر تأثيراً في السياسة، نتيجة لما تملكه من مدخلات القوة والتأثير والتي أهلتها لان تمارس دور الهيمنة والتأثير في العلاقات الدولية، إذ امتلكت الولايات المتحدة مثلث القوة القائم على القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ومارست التأثير من هذا المنطلق، مما أثر وبشكل كبير في التراتبية الدولية وآلية توزيع القوة والأدوار للقوى الدولية الأخرى، ومن ثم التأثير في طبيعة وتوجهات النظام السياسي الدولي. وفي ظل التحولات التي

(1) تشارلز كوبشان، مذهب أوباما في العلاقات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٣٨.

(2) علي طارق جاسم، دور وزارة الخارجية الأمريكية في القرار السياسي الخارجي ما بعد الحرب الباردة (العراق إنموذجا)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٥١.

(3) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(4) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(5) السيد هاشم ميرلوجي، أمريكا بلا قناع، ترجمة: علاء الرضائي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٦٢.

شهدتها البيئة الدولية في إعقاب انتهاء الحرب الباردة، وتغيير معادلة التوازن الدولي المرتبط بطبيعة دور الولايات المتحدة والسياسات التي تتبناها في ظل نظام أحادي القطبية . إن مقومات القوة الأمريكية تعتمد آليات ومؤسسات عديدة، وتعددت إلى مجالات الحياة المختلفة سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الإعلام أو الثقافة بوجه عام، وأن أهم ما يميز مقومات القوة الأمريكية هو القوة الاقتصادية، التي أصبحت مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة عبر الشركات والمؤسسات متعدية الجنسيات، أما القوة التكنولوجية، التي تشمل التكنولوجيا المعلوماتية والتكنولوجيا العسكرية فقد أصبحت الولايات المتحدة بها الأكثر تأثيراً في العالم(١).

المبحث الثاني

الأهمية الاستراتيجية الروسية والسلوك السياسي الخارجي الأمريكي في ظل الحرب الأوكرانية

تحاول روسيا جاهدة إبراز مكانتها الدولية كقطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية وأن كانت غطائها المعلن الحفاظ على امنها القومي، وتأتي أوكرانيا كحلقة حاسمة في المواجهة المؤجلة ومنذ عام ٢٠٠٤، عندما تمكنت الولايات المتحدة في ضم العديد من دول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق، والذي أشر هدفا واسعا لها في الهيمنة وتحجيم لأي دور عالمي لروسيا مستقبلا.

وإن طبيعة الصراع في أوكرانيا لا يمكن اختصاره في حرب بين روسيا وأوكرانيا كدولتين في صراع مسلح، بل هو مواجهة بين قوى عالمية تمثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أقطابها الأساسية، ونتائج هذه المواجهة تحددها مخرجات الحرب في أوكرانيا، فأوكرانيا بموقعها الجيوستراتيجي ذات أهمية كبيرة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فبالنسبة للولايات المتحدة فان أوكرانيا تشكل دولة حدودية فاصلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، فضلاً عن امتلاكها للموارد الطبيعية المتنوعة، ومنذ خروجها من دائرة النفوذ السوفيتي بعد تفككه سعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أوكرانيا ضمن منظومتها الأمنية وفلكها السياسي، لأهميتها في تحييد ومحاصرة روسيا الاتحادية، وهذا ما سيتم بحثه في هذا المبحث.

المطلب الأول

الأهمية الاستراتيجية الروسية في الإدراك الأمريكي لأوكرانيا

الاستراتيجية الروسية تقوم على ضرورة إضعاف التمدد الأمريكي في أوربا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والعمل على استعادة مجالاتها الحيوية والاقتراب على نحو واسع من مياه البحر الأسود، كما إنَّ الاستراتيجية الروسية تتدرج في إطار استعادة مجد روسيا الاتحادية من جهة، ومن جهة أخرى تأكيد أهمية دور روسيا في النظام الدولي(٢) .

لكن هذه الاستراتيجية تواجه مصاعب كبيرة ولاسيّما في المجال الاقتصادي، فالناتج القومي الروسي لايزال يمثل نحو ثلث الناتج القومي لدول مثل إيطاليا أو بريطانيا أو فرنسا، وبهذا فإن روسيا إذا ما أرادت أن تصبح قطباً مؤثراً في النظام الدولي فعليها العمل على تطوير اقتصاد يدعم قدراتها الاستراتيجية في المجالات العسكرية التي تضاهي قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنَّ اقتصاد الأخيرة يحتل المرتبة الأولى في العالم في حين أنَّ الناتج القومي الروسي يضعها في مرتبة بعيدة عن اقتصادات الدول الكبرى، ومن ثم فان الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعيق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في أورآسيا، فإنَّ عليها أن تعمل بكل قوة على حرمان روسيا من ثلاث دول مهمة هي: أوكرانيا، أوزبكستان، أذربيجان، فأوكرانيا تطل على البحر الأسود الذي يفضي إلى المضايق التركية، إضافة إلى أنَّ تعدادها السكاني كبير، إذ

(1) فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥١.

(2) عيسى إسماعيل عطية ، الاستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة ، نشرة شؤون استراتيجية ، العدد ١٦٩، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص ٢٣ .

يتجاوز الخمسين مليون نسمة، ومن ثم فإن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا سوف يعيق روسيا في محاولاتها لنشر أساطيل لتأثير على أوروبا واسيا، ومن ثم فإن الوجود الأمريكي في أوكرانيا وأذربيجان هو في حقيقة وجود على البحر الأسود الذي يمثل منفذ روسيا إلى البحر المتوسط، وكذلك وجود على بحر قزوين الذي هو مستودع البترول في آسيا الوسطى فأوكرانيا تطل على البحر الأسود الذي يفضي إلى المضايق التركية، إضافة إلى أنَّ تعدادها السكاني كبير، إذ يتجاوز الخمسين مليون نسمة، ومن ثم فإن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا سوف يعيق روسيا في محاولاتها لنشر أساطيل لتأثير على أوروبا واسيا، ومن ثم فإن الوجود الأمريكي في أوكرانيا وأذربيجان هو في حقيقة وجود على البحر الأسود الذي يمثل منفذ روسيا إلى البحر المتوسط، وكذلك وجود على بحر قزوين الذي هو مستودع البترول في آسيا الوسطى [١].

بعد استقلال أوكرانيا في عام ١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفيتي، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات دبلوماسية تعاونية مع أوكرانيا، ودفعت بها لتصبح بلد ديمقراطي ذو سيادة، وسعت إلى ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الازدهار في أوكرانيا والاهتمام بأمن الطاقة والتبادلات الثقافية، وتعزيز مجالات أخرى مثل (الدفاع والأمن والتجارة والاقتصاد، والعمل على إصلاح النظام السياسي ومحاربة الفساد)، وأن سبب اهتمام الولايات المتحدة بأوكرانيا، كونها حجر الزاوية لأوروبا[٢]، وبحسب بريجنسكي فأن أوكرانيا ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة لوقف طموح روسيا في استعادة مجالها الحيوي إذ يقول ''أن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أورآسية وروسيا بدون أوكرانيا تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية.... فاذا استعادت روسيا السيطرة على أوكرانيا.... فان روسيا تستعيد عندئذ وبشكل أوتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية ممتدة عبر أوروبا واسيا''، تعتقد الولايات المتحدة أن أوكرانيا أهم دولة في أوروبا الشرقية ولها مصالح حيوية فيها، لذلك تسعى إلى دمج أوكرانيا في الناتو من أجل حكم المنطقة وتطويق روسيا ومنع توسعها وعودتها مرة أخرى كلاعب دولي رئيسي[٣]، وتعتقد أن عدم الاستقرار في أوكرانيا يؤثر على استقرار أوروبا، مما يؤثر بدوره على أهداف الولايات المتحدة ومصالحها في أوروبا، وهناك عدد من الأهداف التي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوكرانيا والتدخل فيها[٤]، وهي:

أولاً–أهداف جيوستراتيجية:

يظهر تعامل الولايات المتحدة مع أوكرانيا بعد نهاية الحرب الباردة مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية، فأوكرانيا من الدول التي تشكل بوابة شرق أوروبا، التي تحدها مباشرة مع روسيا وتمتلك أكثر من نصف البوابة، كما تشترك مع روسيا بأطول حدود برية، وتعدها الولايات المتحدة الأمريكية جدار لعزل روسيا عن مناطق نفوذها السابق، ولم يبقى من هذه البوابة سوى دولتين لبسط نفوذ الولايات المتحدة، وهما بيلاروسيا وأوكرانيا[٥]، منذ نهاية الصراع بين الشرق والغرب، سعت الولايات المتحدة إلى وضع أوكرانيا تحت مظلة الناتو[٦]، لأنها تدرك في انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، ستكتمل عملية محاصرة روسيا من جميع الاتجاهات، ما يؤدي إلى إنهاء مساعي روسيا من بسط نفوذها على أوكرانيا، وإضعاف دورها في المنطقة، وتقليل قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة إقليمياً ودولياً. وأن إخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ روسيا سيحرمها من نقطة ارتكاز جيوستراتيجية للسيطرة على البلقان والعمق الاستراتيجي الذي سيسمح للأساطيل البحرية الروسية بالعمل في البحر الأسود،

(1) خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في الاوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٢٦٧ -٢٦٨.

(2) سندس وسام قاسم، أزمة القرم والعلاقات الأوكرانية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ١٨.

(3) خلود محمد خميس، الدور الروسي في الأزمة الأوكرانية والتداعيات الإقليمية، العدد ١، نشرة الدراسات السياسية والإقليمية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بلا، ص ١٦.

(4) زينب سالم علي خضير، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(5) عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع، العدد (٩)، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٤٧.

(6) خالد بومنجل، فارق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص٨٢.

إذ تعد موانئ أوكرانيا مهمة بالنسبة لحلف الناتو وسفنه الحربية للوصول إلى البحر الأسود، وإذا نجحت جهود الولايات المتحدة لدمج أوكرانيا في نظام الأمن الغربي، فسيتم ترك بيلاروسيا كخط فاصل بين الغرب وروسيا، وستكون بيلاروسيا محاطة من الغرب والشمال والجنوب من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وبذلك تصبح الدولة الوحيدة الموالية لروسيا في البوابة الشرقية لأوروبا(١).

ثانياً– أهداف اقتصادية:

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لتمكين الاقتصاد الأمريكي من العمل، فإنها تحتاج إلى مناطق أكبر ورقعة انتشار أوسع والسيطرة على مناطق أكثر، وتعد السيطرة على هذه المناطق ضرورياً كأسواق للبضائع الأمريكية من ناحية والسيطرة على موارد الخام من ناحية أخرى(٢)، أوكرانيا هي الدولة التي تمتلك أكبر قدر من الموارد الطبيعية في أوروبا الشرقية، إذ يأتي حوالي ٢٥٪ من الغاز الطبيعي من أوكرانيا، وحوالي ٣٥٪ يأتي من روسيا، و ٤٠٪ المتبقية تأتي من آسيا الوسطى. وتسعى الولايات المتحدة إلى منع روسيا من السيطرة على أوكرانيا الغنية بالموارد الطبيعية ومن السيطرة على ممرات نقل الطاقة الرئيسة من روسيا إلى الغرب، وتحاول الولايات المتحدة أيضاً تقريب أوكرانيا من الاتحاد الأوروبي، ودعم عضويتها وإبعادها عن الكتلة الاقتصادية الروسية(٣)، إذ أقامت الولايات المتحدة تعاوناً اقتصادياً مع أوكرانيا وزيادة حجم الاستثمارات فيها، وإزالة الحواجز التجارية بين الطرفين لتحسين الاقتصاد الأوكراني، وعن طريق صندوق النقد الدولي قدمت لأوكرانيا المساعدات المالية، وشجعت أوكرانيا بالابتعاد عن المساعدات الروسية؛ لان أي تقارب بين أوكرانيا وروسيا فهو تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وبفضل موقعها الذي جعلها ممر عبور تجاري مهم لأوروبا، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين منطقة العبور لحلفائها الأوربيين؛ لأنها نقطة عبور للبضائع الروسية إلى أوروبا، ويتم تصدير ٤٠٪ من البضائع الروسية عبر أوكرانيا، ويصدر ٨٠٪ من الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، بالإضافة إلى ذلك، تمتلك أوكرانيا شبكة أنابيب غاز بطول ٣٧.٨٠٠ كم، وتعد من اكبر شبكات نقل الطاقة في العالم ولديها أكثر من ١٢٠ حقل نفطي وغازي واكثر من ١٢ وحدة تخزين من الغاز الطبيعي وهو ثاني اكبر نظام تخزين للطاقة في المنطقة بعد روسيا(٤)، وتدرك الولايات المتحدة أن حدوث أي مشكلة أو صراع بين روسيا وأوكرانيا ستؤدي إلى وقف تصدير الغاز إلى أوروبا الغربية، وتخشى من وجود مشاريع روسية جديدة للنقل البحري عبر القطب الشمالي الذي يعتبر أقصر وأسلم طريق نقل بين أوروبا وكندا وشرق آسيا، خاصة بعد حادث العَبّارة في قناة السويس وانقطاع الملاحة لعدة أيام، إذ جنحت السفينة (إيفرغرين) أثناء عبورها لقناة السويس يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، واستقرت بعرض القناة الأصلية لتتسبب في تعطيل الملاحة الدولية، وبدأ الحديث عن ممرات دولية بديلة لقناة السويس، ويُعتقد أن هذا المشروع الاقتصادي سيكون دعماً مستقبلياً لروسيا في ممرات التجارة العالمية خاصة من دول شرق آسيا المتحالفة مع الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، لذا تجد في أوكرانيا هو خنق لروسيا من الناحية الاقتصادية(٥).

---

(1) زينب سالم علي خضير، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(2) عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٢.

(3) بسنت السيد محمود السمان، أثر العلاقات الأمريكية_ الروسية على السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية (٢٠٠٩-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٥-٧.

(4) محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٧، ص ٤٧-٥٠.

(5) حمد جاسم محمد، هدف الولايات المتحدة من تأجيج الصراع بين روسيا وأوكرانيا، قسم إدارة الأزمات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، كربلاء، ٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wAC/، تاريخ التصفح: ١٢-٩-٢٠٢٤.

لم تكن أزمة القرم نتيجة أحداث فورية أو تغييرات مفاجئة، بل تُظهر أحداثها استمرارية بين الماضي والحاضر لهذه المنطقة المهمة، التي كانت ولا تزال منطقة صراع وتنافس إقليمي ودولي، مدفوع بعوامل جيوسياسية واستراتيجية مهمة[١]، وترى الولايات المتحدة أن ضم روسيا الاتحادية لشبه جزيرة القرم هو بداية استعادة روسيا لمكانة عالمية كقطب منافس، وهو ما يعني استهداف المصالح الأمريكية في أوكرانيا، ومقدمة لضم الدول التي كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي من قبل، رفضت الولايات المتحدة احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، وعدّته عملية غير شرعية[٢]، وظلت تعّد أوكرانيا دولة مستقلة وأن ضم القرم إلى روسيا مخالف للقانون الدولي، ويمزق المجتمع الأوكراني وأن تغيير نظم الحكم يتم بطرق دستورية[٣]، مقابل ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو إلى عدم الاعتراف بنتيجة استفتاء القرم، لكن روسيا استخدمت حق النقض (Veto) ضده وأبطلت مشروع القرار[٤].

ترى الولايات المتحدة في أوكرانيا النموذج الغربي الذي يمكن نقله إلى أراضي الاتحاد الروسي وخلفه القوقاز وآسيا الوسطى، ومهدت الطريق للسيطرة الفعلية عليها؛ لأن آسيا الوسطى وحدها تحتوي على أكثر من ٣٤٪ من احتياطيات الطاقة في العالم، ولا يتوقف التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة عند حدود أوكرانيا أو القوقاز، بل يمتد للسيطرة على أوكرانيا الذي تعدّها مفتاح السيطرة على طريق الحرير، وهو العلامة الحقيقية للسيطرة على العالم، أي إن السيطرة على الأرض الواقعة بين أوروبا الغربية والشرقية عبر القوقاز وآسيا الوسطى وصولاً إلى الهند والصين يمر من خلال السيطرة على أوكرانيا وإطلالاتها البحرية[٥]، بعد احتلال روسيا للقرم عام ٢٠١٤، تبنّت الولايات المتحدة سياسة عدم المخاطرة وتصعيد النزاع، ولم تظهر أي نية للمجازفة، وعارضت إمداد أوكرانيا بأسلحة استراتيجية، وبقيت المساعدات الأمريكية غير قادرة على حل الصراع في الشرق، بل اكتفت بالمناورات مع الجانب الأوكراني وتكثيف عمليات التدريب المشتركة بينهما في غرب أوكرانيا، إذ تدرك الولايات المتحدة أن أي محاولة لتأجيج الصراع في شرق أوكرانيا يمكن أن يؤدي في الواقع إلى اضطرابات في جميع أنحاء أوروبا، وهو ما يفسر اختيار الولايات المتحدة تبني عقوبات اقتصادية ضد روسيا للتأثير عليها داخلياً وعزلها دولياً واستنزافها اقتصادياً، إذ كثفت الولايات المتحدة سعيها إلى ضم أوكرانيا لعضوية الناتو بعد العام ٢٠١٤، مستغلة رفض البرلمان الأوكراني حالة عدم التكتل (أي عدم الانحياز) الذي تبنته أوكرانيا عام ١٩٩٧[٦].

إذ قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية واقتصادية لأوكرانيا لدعم الحكومة الجديدة الموالية لها وحماية اقتصاد أوكرانيا من الانهيار، ووافق الكونغرس الأمريكي على جملة مساعدات لأوكرانيا، بما يقرب من ١ مليار دولار في شكل قروض وضمانات و١٥٠ مليون دولار من المساعدات المباشرة، ووعد بتقديم مساعدات لأوكرانيا للخروج من الأزمة الاقتصادية، بما يقرب من ١٨ مليار دولار، شريطة أن تنفذ حكومة أوكرانيا إصلاحات سياسية واقتصادية للتخلص من البيروقراطية وسوء الإدارة والفساد[٧].

في العام ٢٠١٦، صادق حلف الناتو على حزمة مساعدات شاملة لأوكرانيا لتنفيذ إصلاحات في قطاع الأمن والدفاع وفقاً لمعايير الناتو وتشمل هذه المساعدات عدة مشاريع تخص الصناديق الائتمانية (الدعم والتنمية وبناء قدرات

(1) أمنة محمد علي، أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية-الأوكرانية، العدد ٦٨، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ١٦٣.

(2) جورجينا ثروت حلمي، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢.

(3) زينب سالم علي خضير، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

(4) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢٩٣.

(5) Lodewijk Smoor, Understanding the Narratives Explaining the Ukrainian Crisis: Identity Divisions and Complex Diversity in Ukraine, European and Regional Studies, Acta University, Romania, 2017, p.87.

(6) Cory Welt, U.S. Security Assistance to Ukraine, Congressional Research Service, Washington D.C., 2023, pp.23-26.

(7) محمود عارف أحمد أبو بدير، مصدر سبق ذكره، ص ٤١-٤٢.

مستدامة في المناطق الأساسية)، إذ سعت الحكومة الأوكرانية إلى تعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة والناتو[١]، وفي عام ٢٠١٧، صوت البرلمان الأوكراني لجعل التعاون مع الناتو أولوية في سياستهم الخارجية، وفي عام ٢٠١٩، أصبحت العلاقات الأمريكية الأوكرانية قضية بارزة في الشؤون السياسية الداخلية للولايات المتحدة، إذ أصبحت أوكرانيا أحد الشركاء التعاونية لأمريكا والناتو عام ٢٠٢٠، إذ يوفر الناتو التدريب اللازم وإجراء مناورات مشتركة مع القوات الأوكرانية، وتضمنت استراتيجية الأمن القومي لأوكرانيا من العام نفسه أولوية لتطوير علاقات وشراكات خاصة مع الناتو والسعي للحصول على عضوية الحلف، وطالب الرئيس (فولوديمير زيلينسكي) ومسؤولون أوكرانيون في عام ٢٠٢١، من الولايات المتحدة وحلف الناتو بمنح أوكرانيا خطة عمل للعضوية والتي اعتبروها بمثابة نقطة انطلاق للعضوية[٢]،

إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تدعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها وهذا ما أكده إعلان القرم عام ٢٠١٨، الذي أصدره وزير خارجية الولايات المتحدة السيد مايكل بومبيو (٢٠١٨-٢٠٢١) الذي يعيد التأكيد على سياسة الولايات المتحدة برفض ادعاءات روسيا بالسيادة على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة بما يتعارض مع القانون الدولي[٣].

لقد كانت أوكرانيا أحد المتلقين الرئيسيين للمساعدات الخارجية والعسكرية الأمريكية في أوروبا وأورآسيا ما بين عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١، إذ بلغت مخصصات المعونة الثنائية التي تقدمها كل من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (US AID) لأوكرانيا بما في ذلك التمويل العسكري ما يقارب ٤١٨ مليون دولار سنوياً واكثر من ٣٥٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية منذ عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠٢١، بلغت مخصصات المعونة الثنائية ما يقارب ٤٦٤ مليون دولار، ومنذ عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١، يقدر ما قدمته الولايات المتحدة من المساعدات الأمنية اكثر من ٢.٥ مليار دولار من خلال مبادرة المساعدات الأمنية الأوكرانية والتمويل العسكري الأجنبي[٤]، أما فيما يخص المساعدات الأمنية والعسكرية لأوكرانيا فبعد الغزو الروسي للقرم قدمت إدارة الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) مساعدات أمنية تضمنت الدروع والخوذ والمركبات وأجهزة الرؤية الليلية والحرارية والمعدات الهندسية الثقيلة وأجهزة الرادار المتطورة وقوارب الدوريات وحصص الإعاشة والخيام والرادارات المضادة لقذائف الهاون والمستلزمات الطبية[٥].

وفي عهد الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢١) اعلن الرئيس ترامب عن استعداد الولايات المتحدة بتزويد أوكرانيا بأسلحة استراتيجية لتعزيز قدراتها الاستراتيجية والقيادية والسيطرة للقوات الأوكرانية من خلال توفير رادارات مضادة للمدفعية وأنظمة جوية مضادة للطائرات بدون طيار ومعدات اتصالات أمنة ومعدات الحرب الإلكترونية وما بين عامي ٢٠١٨-٢٠١٩، جهزت وزارة الدفاع الأمريكية أوكرانيا بمبيعات عسكرية أجنبية ما يقارب ٣٦٠ صاروخ جافلين محمول مضاد للدبابات وقاذفات ومعدات مرتبطة بها، وتقدر المساعدات الأمنية الأمريكية لأوكرانيا منذ احتلال القرم وحتى ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣، بأكثر من ٢٩,٩ مليار دولار، من هذا المبلغ خصصت إدارة الرئيس جو بايدن (٢٠٢١-) اكثر من ٢٧,١ مليار دولار كمساعدات أمنية منذ بداية الحرب في العام ٢٠٢٢، وسمحت إدارة الرئيس بايدن بنقل مواد ومعدات دفاعية

(1) Cory Welt, Op.Cit, pp. 25-26.

(2) Dmytro Kuleba, Why Is Ukraine Still Not in NATO, Atlantic Council, Foreign Policy, 2021.

(3) بيان صحفي صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٥ تموز عام ٢٠١٨، الرابط الإلكتروني: https://2017--2021-state-gov.translate.goog/crimea-declaratpto=sc، تاريخ التصفح: ١٣-٩-٢٠٢٤.

(4) Cory Welt, Op.Cit, p. 32-33.

(5) Cory Welt, U.S. Security Assistance to Ukraine, Congressional Research Service, Washington, D.C., U.S., January 26 2023, p.1.

أمريكية لأطراف أخرى من أعضاء الناتو والاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا تقدر بـ١٣ مليار دولار من المساعدات العسكرية[١]، وبعد الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، شملت المساعدات الأمنية والعسكرية الأمريكية لأوكرانيا ما يلي[٢]:

جدول (١)

حجم المساعدات العسكرية والأمنية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا

منذ بدء الحرب في شباط عام ٢٠٢٢

ت	الكمية	النوع
١	أكثر من ١,٦٠٠	نظام سيتنغر مضاد للطائرات
٢	أكثر من ٨,٥٠٠	أنظمة جافلين مضاد للدروع
٣	أكثر من ٥٠,٠٠٠	نظام وذخيرة مضادة للدروع
٤	أكثر من ٧٠٠	أنظمة جوية تكتيكية بدون طيار ذاتية شفرة التبديل
٥	١٦٠	مدفع نوع هاوتزر عيار ١٥٥ ملم
٦	أكثر من ١,٠٩٤,٠٠٠	اطلاقة مدفعية عيار ١٥٥ ملم
٧	أكثر من ٥,٨٠٠	اطلاقة مدفعية عيار ١٥٥ ملم دقيقة التوجيه
٨	١٠,٢٠٠	اطلاقة عيار ١٥٥ ملم من أنظمة الألغام المضادة للدروع عن بعد RAAM
٩	١٠٠,٠٠٠	اطلاقة ذخيرة دبابة عيار ١٢٥ ملم
١٠	٤٥,٠٠٠	اطلاقة مدفعية عيار ١٥٢ ملم
١١	٢٠,٠٠٠	اطلاقة مدفعية عيار ١٢٢ ملم
١٢	٥٠,٠٠٠	صاروخ نوع GRAD عيار ١٢٢ ملم
١٣	72	مدفع هاوتزر عيار ١٠٥ ملم
١٤	٣٧٠,٠٠٠	اطلاقة مدفعية ١٠٥ ملم
١٥	٢٩٨	مركبة تكتيكية لسحب الأسلحة
١٧	٣٤	مركبة تكتيكية لاستعادة المعدات
١٨	٣٠	مركبة دعم بالذخيرة
١٩	٣٨	صاروخ مدفعية عالية الحركة وذخيرة
٢٠	٣٠	نظام هاون عيار ١٢٠ ملم
٢١	١٦٦,٠٠٠	قذيفة هاون عيار ١٢٠ ملم
٢٢	١٠	مدفع هاون عيار ٨٢ ملم
٢٣	١٠	أنظمة هاون عيار ٦٠ ملم
٢٤	٢,٥٩٠	صاروخ يتم اطلاقه عبر الانبوب بصرياً وموجه سلكياً من نوع TOW
٢٥	٥٤٥,٠٠٠	اطلاقة من عيار ٢٥ ملم

(1) Cory Welt, U.S. Security Assistance to Ukraine , op.cit, p.2.

(2) U.S. Department of State, U.S. Security Cooperation with Ukraine, Washington, D.C., January 25 2023, at: https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-ukraine/ , 13-9-2024.

٢٦	١٠	مركبات لمركز القيادة
٢٧	٨	أنظمة متقدمة للصواريخ أرض–جو وذخائر
٢٨	١٢	أنظمة دفاع جوي نوع Avenger
٢٩	٤,٠٠٠	صاروخ من طراز Zuni
٣٠	٢٠	طائرة هليكوبتر من طراز Mi–17
٣١	٣١	دبابة نوع أبرامز
٣٢	٤٥	دبابة من نوع T–72B
٣٣	١٠٩	مركبات مشاة نوع Bradley
٣٤	أكثر من ١,٧٠٠	مركبة ذات عجلات متعددة الأغراض عالية الحركة HMMWVs
٣٥	أكثر من ١٠٠	مركبة تكتيكية خفيفة
٣٦	٤٤	شاحنة لنقل المعدات الثقيلة
٣٧	٨٨	مقطورة لنقل المعدات الثقيلة
٣٨	٩٠	ناقلة أفراد مصفحة من طراز Stryker
٣٩	٣٠٠	ناقلة أفراد مصفحة من طراز M113
٤٠	٢٥٠	مركبة أمنية مصفحة من طراز M1117
٤١	٥٨٠	مركبة محمية من الكمائن المقاومة للألغام MRAPs
٤٢	٦	شاحنات خدمات مصفحة
٤٣	أكثر من ١٣,٠٠٠	قاذفة قنابل وأسلحة صغيرة
٤٤	أكثر من ١١١,٠٠٠,٠٠	طلقة ذخيرة للأسلحة الصغيرة
٤٥	أكثر من ٧٥,٠٠٠	دروع وخوذات
٤٦	١,٨٠٠	نظام جوي تكتيكي بدون طيار Phoenix Ghost
٤٧	١٥	أنظمة مسح جوية من دون طيار من طراز Eagle
٤٨	٢	رادار للأنظمة الجوية غير المأهولة
٤٩	أكثر من ٥٠	رادار مضاد للمدفعية
٥٠	٤	رادار مضاد لمدافع الهاون
٥١	٢٠	رادار متعدد المهام
٥٢	١٠	رادار للمراقبة الجوية
٥٣	٢	نظام دفاع ساحلي نوع Harpoon
٥٤	٥٨	زورق دورية ساحل نهري
٥٥	٤	هوائيات اتصالات نوع Satellite
٥٦	١٠٠	علاج طبي مصفح
٥٧	٣٥٠	مولد للكهرباء

٥٨	١	بطارية للدفاع الجوي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الخارجية الأمريكية الرابط الإلكتروني: https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-ukraine/، تاريخ التصفح: ١٣-٩-٢٠٢٤.

تنوعت المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لأوكرانيا ما بين ذخائر عيار ١٢٠ ملم، وذخائر باتريوت، وصواريخ لأنظمة الدفاع الجوي نوع HAWK، وصواريخ RIM-7 للدفاع الجوي، وصواريخ مضادة للإشعاع عالية السرعة (HARMs)، وذخائر جوية دقيقة ومعدات وأنظمة إزالة الألغام وأنظمة الصواريخ الموجهة بالليزر، وأنظمة Puma الجوية غير المأهولة وسفن دفاع ساحلية غير مأهولة وأنظمة ومعدات جوية مضادة للطائرات بدون طيار، وذخائر كليمور نوع M18A1 المضادة للأفراد، ومتفجرات C-4 وذخائر التدمير ومعدات الهدم لإزالة العوائق، وكذلك معدات وضع العوائق وأنظمة الاتصالات الآمنة التكتيكية ومحطات وخدمات SATCOM، والآلاف من أجهزة الرؤية الليلية وأنظمة المراقبة وأنظمة التصوير الحراري والبصريات وأجهزة تحديد المدى بالليزر، وخدمات صور الأقمار الصناعية التجارية، ومعدات التخلص من الذخائر المتفجرة ومعدات الحماية، ومعدات الحماية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وغيرها من الإمدادات الطبية والإسعافات الأولية، ومعدات التشويش الإلكترونية، ومعدات الطقس البارد وقطع الغيار، والتمويل والتدريب والصيانة والاستدامة[١].

المطلب الثاني

السلوك السياسي الخارجي الأمريكي إزاء روسيا الاتحادية في ظل المتغير الأوكراني

منذ تحرك القوات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا في شهر تشرين الأول ٢٠٢١، ثم تدخلها العسكري في الأراضي الأوكرانية في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، تواجه الولايات المتحدة أزمة دولية معقدة، تعد واحدة من الأزمات الأصعب منذ نهاية الحرب الباردة، إذ يعد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا تحدياً للهيمنة الأمريكية، وقد أعطى هذا التدخل الولايات المتحدة الأمريكية فرصة استثنائية لتكريس صورة سلبية عن الرئيس الروسي (بوتين) من أنه يقود نظاماً مارقاً، وتستهدف الولايات المتحدة من ذلك ردع محاولات روسيا عن تحدي المصالح الأمريكية [٢].

وبعد مرور نحو ما يقرب من سنتين على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ما زالت القوات الروسية غير قادرة على تحقيق اختراق جوهري في الميدان، ورغم أن الاستراتيجية العسكرية الروسية تحولت منذ عام ٢٠٢٢، من هدفها الرئيس المتمثل في السيطرة على العاصمة كييف، وإسقاط نظام الرئيس الأوكراني (فولوديمير زيلنسكي)، إلى التركيز على شرق أوكرانيا، وتحديداً منطقة دونباس، فإن هجومها البري ما زال يواجه مقاومة شديدة تعوق تقدمه، ويمكن تفسيره؛ بسبب الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة وحلفائها لأوكرانيا، إذ انصب السلوك السياسي الخارجي الأمريكي في إطار تعاملها مع تطورات الحرب على تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري دون التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، وكذلك دعم أوكرانيا اقتصادياً، وتوظيف العقوبات كأداة لإدارة الأزمة وجعلها أكثر صرامة للتأثير بقوة على الاقتصاد الروسي والنخبة الحاكمة[٣].

ومع اعتراف روسيا الاتحادية باستقلال جمهوريتي (دونيتسك ولوغانسك) الشعبيتين، اتخذت الإدارة الأمريكية في ٢٢ شباط ٢٠٢٢، الأمر التنفيذي ذو الرقم (١٤٠٢٤) بفرض عقوبات على قوتين كبيرتين من القوات الروسية ومؤسسات مالية مملوكة للدولة وقيود إضافية على ديون روسيا السيادية، وعقوبات على خمس نخب مرتبطة بالكرملين، فضلاً عن توسيعها لتشمل مؤسسة فنيشيكونمي بنك للتنمية والشؤون الاقتصادية الخارجية (VEB)، وشركة الأسهم العامة بروموسيفياز

(1) U.S. Department of State, Op.Cit.

(2) آية بدر، التدخل الروسي في أوكرانيا وانكشاف الخلافات الأوروبية، العدد ٢٢٨، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٨٩.

(3) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

بنك (PSB)، و٤٢ من الشركات التابعة لهما، وتهدف هذه العقوبات من عدم قيام (VEB و PSB) بأعمال تجارية في الولايات المتحدة وعزلهم عن النظام المالي الأمريكي[١]، وفي اليوم التالي، فرض الرئيس الأمريكي (بايدن) عقوبات على الشركة الروسية المملوكة لشركة غاز بروم، التي تعمل على مشروع خط أنابيب الغاز (نوردستريم٢) الذي يربط بين روسيا وألمانيا، بعد يوم واحد من قرار الحكومة الألمانية بوقف تراخيص الخط ، ومع إعلان روسيا عن انطلاق عملياتها العسكرية في أوكرانيا، صرح الرئيس (بايدن) بأنه سيعاقب أكبر بنوك روسيا، وهم سبير بنك (الذي يتم من خلاله دفع نصف الرواتب والمعاشات) وبنك VTB، الذي من خلاله تعتمد عليه المؤسسات الروسية الكبرى لتلبية تعاملاتها من الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية وتنفيذ العديد من الاحتياجات المالية ودفع المتطلبات الحكومية، بالإضافة إلى منعهم من الدخول والتعامل مع الأسواق المالية الغربية [٢].

وفي سياق تحجيم الاقتصاد الروسي قامت الولايات المتحدة بتقييد بعض منتجاتها التي تصدرها إلى روسيا بما في ذلك أشباه الموصلات، وبعض عناصر التقنيات الهامة المستخدمة في مجال الدفاع والفضاء الجوي، وحظرت البنوك الروسية من النظام المالي العالمي (SWIFT) ومنعت البنك المركزي الروسي من التحكم في احتياطه من النقد الأجنبي والذي تقدر بـ٦٤٣ مليار دولار ، ورداً على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة أعلنت روسيا في ٣ آذار ٢٠٢٢، عن حظر تصدير أجهزة الاتصالات والمعدات الطبية والزراعية والكهربائية والتكنولوجية والسيارات إلى أوروبا والولايات المتحدة. ووفق الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس (بايدن) في ٨ آذار ٢٠٢٢، حظر الاستيراد من روسيا كل من النفط والغاز والفحم إلى الولايات المتحدة، وشملت العقوبات أيضاً الرئيس الروسي بوتين ووزير الخارجية (سيرغي لافروف) ووزير الدفاع (سيرغي شويجو) ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة (فاليري جيراسيموف) وتم تجميد أصول النخب الروسية المرتبطة بعلاقات وثيقة بالرئيس بوتين[٣].

وأصدرت وزارتي الخزانة والتجارة الأمريكية في ٣٠ أيلول ٢٠٢٢، عقوبات تستهدف مسؤولي الحكومة الروسية وعائلاتهم، ومسؤولين عسكريين روس وبيلاروس، وأيضاً شبكة المشتريات الدفاعية (بما في ذلك الموردين الدوليين الذين يدعمون المجمع الصناعي العسكري الروسي)، وفرضت وزارة الخارجية الأمريكية قيودًا على التأشيرات لـ ٩١٠ أفراد، بمن فيهم أفراد من الجيش الروسي ومسؤولون عسكريون من بيلاروسيا ووكلاء روس، على أساس انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ومنذ اعتراف الرئيس بوتين بانفصال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في ٢١ شباط ٢٠٢٢، والى ٢٢ شباط ٢٠٢٣، وفقاً لموقع Castellum المختص بجمع قاعدة بيانات عالمية لتتبع العقوبات بلغت إجمالي العقوبات التي فرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها (١١،٣٢٧) عقوبة وكانت عدد العقوبات الأمريكية منها (١،٩٤٨)[٤].

مقابل ذلك خصصت الولايات المتحدة من الميزانية المالية للعام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ما يقارب ٢٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا، شملت ١٤.٠٥ مليار دولار لتجديد مخزون البنتاغون من الأسلحة التي يتم إرسالها لأوكرانيا،

(1) U.S. Department of the Treasury، U.S. Treasury Imposes Immediate Economic Costs in Response to Actions in the Donetsk and Luhansk Regions، at: https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0602 ١٤-٩-٢٠٢٤.

(2) أحمد أمين وأخرون، الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٢، ص ٣٤-٣٥.

(3) أسماء سيد الصفتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ .

(4)Russia Sanctions Dashboard، Castellum.AI، 2023، at: https://www.castellum.ai/russia-sanctions-dashboard، 14-9-2024.

وحوالي ٩.٣ مليار دولار مخصصة لمبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية، ونحو ٤.٦٥ مليار دولار لبرنامج المبيعات العسكرية لأوكرانيا(١).

الخاتمة

إنّ البحث في المتغير الأوكراني في سياسة الولايات المتحدة إزاء روسيا الاتحادية، توضح الكيفية التي أصبحت فيها أوكرانيا ومن خلالها ساحة للتنافس والصراع بين الدولتين لبسط نفوذهما عليها، بل على ساحات أوسع في وسط وشرق أوروبا، وهي تعني للمتخاصمين فتح أو التضييق في إنجاز أهدافهما الاستراتيجية على مستوى القارة الأوروبية والعالم.

وإن جيوبولتيك أوكرانيا يعطيها الكثير من الأفضلية على غيرها من بلدان وسط وشرق أوروبا في استراتيجية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لاعتبارات جيوستراتيجية وجيواقتصادية. ومنذ استقلالها عن روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تمتعت بمكانة الدولة العازلة بين روسيا والغرب، إذ بواسطتها تستطيع الولايات المتحدة تحجيم نفوذ روسيا وتطويقها وكسر إرادتها في أن تسترجع مكانتها الدولية، ومنها يمكن لروسيا أن تتمدد إلى وسط أوروبا وشرقها وتفرض وجود مادي وسياسي على القارة الأوروبية، لذا حرصت الولايات المتحدة، في أن تكون أوكرانيا ضمن مدارها السياسي والعسكري والاقتصادي وتهيئتها للانضمام لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي وفي سبيل ذلك قدمت لها المساعدات المالية والعسكرية لتنمية قدراتها الاقتصادية وإعادة بناء جيشها. لكن الإرادة الأمريكية اصطدمت برغبة روسية في أن تكون أوكرانيا محايدة أو موالية لها فعملت روسيا على زعزعة استقرارها ودعم الموالين لها في إقليم دونباس ومدهم بالسلاح والمال. وساءت العلاقات الأمريكية الروسية بعد العام ٢٠١٤، وصولاً للحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، قابلت الولايات المتحدة الأمريكية العمل العسكري الروسي بسياسة العقوبات الاقتصادية.

وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١-إنّ مكانة أوكرانيا في الاستراتيجيين الأمريكية والروسية يأتي من أهمية جيوبولتيك أوكرانيا لكليهما، إذ يمثل لروسيا قوة وضعف في آن واحد، فهو قوة إذ ما تمكنت من فرض سيطرتها عليها لتكون البوابة التي من خلالها يمكنها الانطلاق إلى وسط أوروبا وشرقها، فضلاً عن كونها بوابة للدفاع عن امنها القومي في اطار حدودها السيادية، وهو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية السور الذي يمكن أن تحجم فيه روسيا وتدفعها داخل حدودها إذ ما تمكنت من ضمها لحلف الناتو.

٢-تحاول الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٤، إلى إحكام سيطرتها على أوكرانيا، من خلال السعي إلى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لأوكرانيا تمهيداً لانضمامها لحلف الناتو، من أجل عزل روسيا عن محيطها الإقليمي والإبقاء على مكانتها كقطب دولي أوحد، والمحافظة على تفردها في إدارة النسق الدولي.

٣-استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو كوسيلة للتوسع في شرق ووسط أوروبا وجذب اغلب دول جوار روسيا الاتحادية إلى الحلف والاتحاد الأوروبي، لاسيما أوكرانيا التي تعدها على وفق إدراكها الاستراتيجي مرتكزاً أساسياً في مواجهتها لروسيا، كما أن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي سيستمر في التقرب من الجوار الجغرافي القريب من روسيا، باستخدام وسائلها في التهديد والإغراء لاسيما تجاه الدول التي مانعت في فتح أبوابها أمام الهيمنة الأمريكية، والولايات المتحدة في سياستها هذه تدرك الإضافة الاستراتيجية لتعظيم نفوذها إذ ما تمكنت من إحداث خرق في دول المحيط الإقليمي لروسيا لما تمتلكه هذه الدول من الإمكانات، والمقومات الاستراتيجية لتوسيع مكانتها وحجم قوتها إقليمياً ودولياً.

٤-سعت روسيا الاتحادية كقوة صاعدة إلى حماية امنها القومي من التهديدات الأمريكية من خلال جذب أوكرانيا إلى منظومتها الأمنية والسياسية، وجدت روسيا الاقتراب الغربي من حدودها سيقيد طموحاتها في استعادة مكانتها ودورها الدولي،

(1) U.S. Department of State ،Imposing Swift and Severe Costs in Response to Russia's Violations of Ukraine's Sovereignty ، https://www.state.gov/imposing-swift-and-se ، 14-9-2025.

فإدراك الروس لضعف إدارة الرئيس بايدن قد شجعها في التحرك لتحقيق بعض أهداف استراتيجيتها القائمة على توسيع نفوذها في جوارها القريب، وأوكرانيا هي الدولة الأكثر أهمية في هذه الاستراتيجية.

٥-أوجدت الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٢، اصطفاف أمريكي- أوروبي ضد روسيا الاتحادية، فقد اعتمدوا من خلال علاقاتهم الاستراتيجية على فرض عقوبات اقتصادية شديدة وعزل روسيا عن المجتمع الدولي، وتقديم المساعدات العسكرية والدعم الاستخباري والبنى التحتية لأوكرانيا، وإعداد الخطط العسكرية لتدريب الجيش الأوكراني على الأراضي الأوروبية، وزيادة قدرة الدفاع الأوكراني للتصدي لروسيا، وهو الذي يعني في ذات الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تثبت لحلفائها أنها ملتزمة بسياسة، الدفاع عنهم.

٦-أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى زيادة انتشار القوات الأمريكية وحلف الناتو في دول الأعضاء، وتسليحها بأسلحة متطورة، وتطوير استراتيجية الناتو في مواجهة أي هجوم قد تنوي روسيا القيام به على دول الأعضاء في الناتو.

٧-أثبتت هذه الحرب أن روسيا الاتحادية أصبحت قطباً دولياً لا يمكن تعدي خطوطه الحمراء أو الاستهانة بمتطلبات امنها القومي، إذ انطلقت روسيا وفق نظرتها الواقعية لحماية امنها ومنع أوكرانيا من أن تكون رأس حربة في مواجهتها لاستعادة مكانتها وإشغالها عن أمنها القومي.

٨-هناك احتمالية أن تؤدي هذه الحرب إلى ظهور تكتل دولي جديد بقيادة روسيا الاتحادية تضم تحت جناحها القوى الطامحة في تغيير النسق الدولي وإعادة هندسة النظام الدولي وانقسام العالم إلى كتلتين، ومن ثم تكون الكتلة الأولى ذات توجه رأسمالي يضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند والمنظمات الدولية المهيمنة عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني دون توجه يضم روسيا الاتحادية والصين وايران إلى جانب دول أخرى لا يجمعهم فكر واحد بل يجمعهم طموحهم في أن يكون لهم دور ومكانة في النسق الدولي لمواجهة الولايات المتحدة.